

توفير الضمانات للمتخفظ عليهم في التحقيق الذي يجريه المدعى الاشتراكي

صرح المستشار عبد القادر أحمد على المدعى العام الاشتراكي بأن التحقيقات التي سببها جهازه هذا الأسبوع مع المتخفظ عليهم تكفل لهم كل الضمانات المناسبة ، ولتخص المتخفظ عليه أن يصطحب معه محاميا أو أكثر ، وبعد إجراء التحقيق له أن يعظم ، ثم يجري الإسراع إلى تمامه ووجهة نظره ، وبعد ذلك تصدر القرارات ، وخلال ذلك وحى بنسب صدور القرار بوضع المتخفظ عليهم في مكان آمن .

وقال ان التحقيق الذي يجري مع المتخفظ عليهم هو تحقيق سياسي والأول

من نوعه في مصر يقتضى قوانين الإجراءات ، ويجرى التحقيق مع المتخفظ عليه ككتمان سياسي متكامل بحيث يتم مناقشته في آرائه السياسية منذ أن بدأ عمله بالسياسة . وبهذا يختلف التحقيق السياسي عن التحقيق الجنائي إذ انه تقيم لحياة الشخص السياسية

عليه ككتمان سياسي متكامل بحيث يتم مناقشته في آرائه السياسية منذ أن بدأ عمله بالسياسة . وبهذا يختلف التحقيق السياسي عن التحقيق الجنائي إذ انه تقيم لحياة الشخص السياسية

كلها ..

وقال انه بالنسبة لمن أعلنت اسماؤهم في القوائم وهم في نفس الوقت وقبيل الإعلان تحت الحبس على ذمة تحقيقات نيابة أمن الدولة ، فإن هؤلاء يسرى عليهم مبدأ أن الحبس أقوى من المتخفظ ويستمر التحقيق السياسي معهم بعد انتهاء التحقيق الأول الذي يوجدون على ذمته الآن تحت الحبس .

وقال المدعى الاشتراكي ان هناك قوائم جديدة لم تعلن بعد ..

هذا وقد بدأ مكتب المدعى العام ينلقى طلبات التظلم طبقا للقرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ ، وبلغ عدد التظلمات المقدمة حتى الآن ٩ ، وللمدعى ان يفصل فيها خلال ٦ شهور من تقديمها وإذا لم يتم ذلك فللمتظلم أن يلجأ إلى محكمة القم .